الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الثلاثاء 2 ذو القعدة 1441 هـ/ 23 يونيو 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3726 E

الوسط

Tuesday 23th June 2020 - 14 th year - Issue No.E 3726

مساهمو «مركز سلطان» يقرون تخفيض رأس المال لإطفاء الخسائر

أقرت الجمعية العمومية غير العادية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية في اجتماعها، توصية مجلس الإدارة بتخفيض رأس المال لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية أمس الاثنين، إن المساهمين أقروا تخفيض رأس المال المدفوع من 57.883 مليون دينار إلى 28.941 مليون دينار، وذلك من خلال إلغاء عدد 287.414 مليون سهم تقريباً.

وأوضحت أن هذا التخفيض يأتي لتخفيض جزء من الخسائر المتراكمة للشركة والبالغة نحو 42.156 مليون دينار كما بتاريخ 31 ديسمبر 2018.

من ناحية أخرى، انعقدت العمومية العادية للشركة في نفس اليوم وأقرت البيانات المالية السنوية للعام الماضي والمصادقة عليها، ووافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن ذلك العام.

كانت أرباح الشركة تراجعت 10.4% في العام الماضي، لتصل إلى 2.24 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2018 البالغة 2.5 مليون دينار.

أسعار النفط عند 42 دولاراً للبرميل وسط مخاوف من تراجع الطلب

انخفضت أسعار النفط أمس الاثنين مع تنامي المخاوف من أن يتوقف تعافي الطلب على الوقود في ظل زيادة الإصابات بفيروس كورونا في أنحاء العالم مما طغى على خفض الإمدادات من منتجين رئيسيين.

ونزل خام القياس العالمي برنت 11 سنتا أو ما يعادل 0.3% إلى 42.03 دولار، بينما سجل الخام الأميركي 39.69 دولار للبرميل ليفقد 14 سنتا أو ما يوازي 0.4%. وارتفع العقدان نحو 9% الأسبوع الماضي. وفي كندا والولايات المتحدة، انخفض عدد حفارات النفط والغاز العاملة لمستوى قياسي الأسبوع الماضي حتى فيما شجع ارتفاع أسعار النفط بعض المنتجين لاستئناف عمليات الحفر.

ولم تقرر مجموعة أوبك+ التي تضم منظمة أوبك وحلفاءها بما في ذلك روسيا، تمديد تخفيضات الإنتاج البالغة 9.7 مليون برميل يوميا للشهر الرابع في أغسطس. وتعهدت العراق و قازاخستان بتحسين نسبة الامتثال للتخفيضات خلال اجتماع لجنة تابعة لأوبك+ يوم الخميس.

ولقيت أسعار النفط دعماً من تعافي الطلب على الوقود عالمياً مع استئناف الدول في أنحاء العالم النشاط الاقتصادي. وكان النفط قد سجل هبوطاً حاداً في شهري أبريل ومايو خلال توقف الانشطة بسبب فيروس كورونا.

لكن منظمة الصحة العالمية أعلنت عن قفزة قياسية في الإصابات في العالم الأحد مضيفة أنه جرى تسجيل أكبر زيادة في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية.

البورصة تغلق تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 15.8 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها اليوم الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 15.8 نقطة ليبلغ مستوى 5061.55 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.31 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 110.17 مليون سهم تمت عبر 5703 صفقات نقدية بقيمة بلغت 21.36 مليون دينار كويتي.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 0.30 نقطة ليبلغ مستوى 4185.04 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.01 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 59.82 مليون سهم تمت عبر 2659 صفقة نقدية بقيمة 3.9 مليون دينار.

وارتفع مؤشر السوق الأول 23.84 نقطة ليبلغ مستوى 5505.92 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.43 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 50.44 مليون سهم تمت عبر 3044 صفقة بقيمة 17.38 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 12.92 نقطة ليبلغ مستوى 4160.40 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.31 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 47.98 مليون سهم تمت عبر 1983 صفقة نقدية بقيمة 3.3 مليون دينار.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (المساكن) و(أولى تكافل) و(المصالح ع) و(الإنماء) أما شركات (أهلي متحد) و(البيت) و(أعيان) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (تسهيلات) و(الخليجي) و(ريم) و(وربة ت) الأكثر انخفاضا.

في تقرير حديث للشركاء المتحدون للاستثمار:

أسواق الأسهم تصطدم بتقلبات جديدة على خلفية الموجة الثانية المحتملة

انتعشت أسواق الأسهم العالمية خلال الأسبوع على خلفية الدعم من البنوك المركزية والبيانات الاقتصادية التي كانت أفضل من المتوقع. وبحسب تقرير الشركاء المتحدون للاستثمار ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية بنسبة 18% في مايو 2020، وهي أكبر زيادة شهرية مسجلة، مما عزز ثقة المستثمرين وذلك يشير إلى أن الاقتصاد قد يتعافى بشكل أسرع من التقديرات السابقة.

بالرغم من ذلك، لا يزال المستثمرون في حالة قلق بشأن الموجة الثانية من حالات كوفيد19– جديدة، والتي يمكن أن تكون نكسة محتملة للأسواق. ارتفعت أسعار النفط بنسبة 8.93% خلال الأسبوع حيث شجع المستثمرون موقف أوبك+ للحفاظ على تخفيضات الإمدادات وسط ضعف الطلب.

إقليمياً، كان أداء أسواق الأسهم إيجابياً مع إغلاق 4 مؤشرات من أصل 7 بشكل إيجابي في حين أغلقت 3 مؤشرات بشكل سلبي. كانت أبوظبي الأفضل أداءً إقليمياً بمكاسب بلغت 1.17%، تلتها 0.63% في السعودية، و 0.24% في مصر. من ناحية أخرى، تراجعت الكويت بنسبة 1.32%، تلتها دبي بنسبة 1.18%، و 0.47% في البحرين.

من المرجح أن تشهد أسواق الأسهم تقلبات متزايدة على خلفية الموجة الثانية المحتملة وتأثيرها على الاقتصادات الكبرى. ومع ذلك، وبحسب ما أشار إليه تقرير الشركاء المتحدون للاستثمار فإن البنوك المركزية التي تبذل قصارى جهدها لتوفير السيولة والاستقرار للأسواق المالية ستستمر في تعزيز ثقة المستثمرين ودفع أسواق رأس المال في الأسابيع المقبلة.

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من المؤكد أن يكون الانتعاش في أسعار النفط عاملاً مشجعاً للأسواق، لكن قد يستمر المستثمرون في الحفاظ على استراتيجية «الانتظار والمراقبة» لبدء الشراء في البيئة غير المستقرة الحالية. ومع ذلك، أشار تقرير الشركاء المتحدون للاستثمار أنه يمكن للمستثمرين أن يتطلعوا إلى شراء الأسهم عالية الجودة بنموذج عمل متماسك لاجتياز مرحلة عدم اليقين.

السيولة المحلية تسجل 38.7 مليار دينار

احتياطات الكويت الأجنبية ترتفع لأعلى مستوى على الإطلاق بنسبة 7 بالمئة

ارتفعت قيمة الاحتياطي الأجنبي الرسمي لدولة الكويت خلال شهر أبريل 2020 بنسبة 6.99% على أساس سنوي، وذلك حسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

وسجلت الأصول الاحتياطية للكويت بنهاية أبريل السابق 12.733 مليار دينار (41.428 مليار دولار)، مقابل 11.901 مليار دينار (38.721 مليار دولار) بنفس الشهر من 2019. وعلى أساس شهري، ارتفع الاحتياطي الأجنبي للكويت بنسبة 4.46%، علماً بأنه كان يبلغ 12.189 مليار دينار في مارس 2020.

ودعم النمو السنوي للاحتياطي الأجنبي، ارتفاع مجموع العملة والودائع بنسبة 6.88% إلى 11.934 مليار دينار، مقابل 11.166 مليار دينار في أبريل 2019، مع نمو شهري 4.43%.

وزادت حقوق السحب الخاصة في أبريل 2020 بنسبة 0.27% إلى 564.3 مليون دينار، علماً بأنها كانت تبلغ في الشهر المماثل من العام السابق 562.8 مليون دينار، رغم استقرارها شهرياً.

وإلى جانب ذلك فقد ارتفع وضع الاحتياطي لدى الصندوق بنسبة 43.56% إلى 202.7 مليون دينار، مقابل 141.2 مليون دينار في أبريل 2019، مع زيادة شهرية 21.96%.

ويتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، وأي مديونية على صندوق النقد الدولي تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي.

وواصلت القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب استقرارها عند 31.7 مليون دينار، علماً بأن قيمة الذهب تمثل ما تمتلكه السلطة النقدية «بنك الكويت المركزي»، وتحتفظ به كأصول احتياطية.

يُذكر أن أرصدة الأصول الاحتياطية الرسمية تتضمن أرصدة كل من الذهب النقدي، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة بالعملة والودائع، ولا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.

السيولة المحلية

في المقابل، ارتفع حجم السيولة المحلية في دولة الكويت بختام شهر أبريل 2020 بنسبة 1.96 % سنوياً، بحسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

وسجلت السيولة المحلية في القطاع المصرفي الكويتي «عرض النقد 2» خلال أبريل الماضي 38.767 مليار دينار، مقابل 38.023 مليار دينار في مارس السابق له.

وعلى أساس سنوي، انخفضت السيولة المحلية في الكويت بنسبة 0.12% عن مستواها في أبريل 2019 البالغ 38.815 مليار دينار. ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع النقود الجارية والحسابات وودائع الأجل وحسابات التوفير.

وأظهرت الإحصائية أن قيمة النقد المتداول والمسكوكات بفئاتهم المختلفة بلغت في أبريل الماضي 2.347 مليار دينار، مقارنة بـ1.892 مليار دينار بذات الشهر من العام السابق، بارتفاع 24.05%.

ولفتت إلى أن النقد المتداول والمسكوكات في الشهر الماضي توزع بين 2.318 مليار دينار إجمالي أوراق النقد المتداول، و29.256 مليون دينار قيمة المسكوكات.

الذهب يرتفع عالمياً مع تصاعد مخاوف الموجة الثانية للوباء

ارتفعت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس الاثنين، بدعم ارتفاع قياسي لمعدل الإصابة اليومي بالفيروس العالمي حول العالم. واستفاد المعدن الأصفر باعتباره ملاذاً آمناً بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية تسجيل عدد حالات إصابة قياسي بفيروس كورونا بلغ 183 ألف حالة أمس الأحد.

وأبلغت الولايات المتحدة عن زيادة عدد حالات الإصابة بالوباء بأكثر من 30 ألف حالة خلال يومين فقط وهو أعلى معدل إصابة يومي منذ أوائل الشهر الماضي.

وأدى تصاعد أزمة الموجة الثانية للوباء إلى تكالب المستثمرون على حيازة المعدن النفيس وسط تراجع آمال حدوث تعافي اقتصادي سريع.

وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، من المقرر صدور بيانات مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة، وذلك في وقت لاحق من اليوم.

ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم شهر أغسطس بنسبة 0.2 بالمائة ليصل إلى 1756.70 دولار للأوقية. كما صعد سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بنسبة مماثلة، مسجلاً 1747.93 دولار للأوقية.

بنك وربة يستأنف سحوبات «السنبلة»

أعلن بنك وربة –البنك الأفضل في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات والخدمات المصرفية لقطاع الاستثمار في دولة الكويت ñ استئناف سحوبات السنبلة الأسبوعية بعد توقفها بسبب جائحة كورونا (كوفيد–19) التي ألمت بالبلاد.

ومن المقرر أن يستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة وذلك ابتداءً من السحب الأسبوعي السادس المقرر بتاريخ 12/3/2020.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي السادس، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار. أما للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي السابع، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار

أما للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي الثامن، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000.

ويمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية طوال العام. وتماشياً مع رغبته بتطوير وتحديث خدماته وحلوله المصرفية بما يتوافق مع تحقيق المصلحة والفائدة الأكبر لعملائه ونظراً لتنامي قاعدة عملائه والتجاوب الكبير الذي لقاه الحساب، يعيد بنك وربة إطلاق حساب «السنبلة» بحلّة جديدة ومتطورة في 2020 تطوي في ثناياها جوائز نقدية أكبر ، حيث قام بتعديل وتيرة السحوبات والقيمة الإجمالية للجوائز النقدية التي يحصل عليها العملاء.

ومن التطورات التي أضافها بنك وربة على حملة السنبلة 2020 هي مضاعفة عدد الفائزين في السحوبات الأسبوعية، أصبح الآن عدد الفائزين 10 بمبلغ 1,000 د.ك لكل فائز أسبوعياً.

وحول السحوبات الكبرى، فسيكون السحب الكبير الأول في شهر أغسطس ليتم السحب على 7 فائزين، حيث يفوز الأول بمبلغ 100,000 د.ك، 50,000 للفائز الثاني، و هنالك 5 فائزين بمبلغ 10,000 د.ك. أما السحب الكبير الثاني، سيقام في نهاية السنة، حيث تتضاعف الجائزة الكبرى لتصل 200,000 د.ك للفائز الأول، 50,000 للفائز الثاني، و هنالك 5 فائزين بمبلغ 10,000د.ك.

وحول الشروط الجديدة، يتطلب الآن وجود 100 د.ك لدخول سحوبات السنبلة الاسبوعية والسحوبات الكبرى.

وسط استعدادات لتنفيذ إجراءات جديدة بدءا من مطلع يوليو المقبل

السعودية: المعاملة بالمثل على واردات دول لا تلتزم باتفاقيات التجارة

قالت الهيئة العامة للتجارة الخارجية في السعودية، إن المملكة ستعمل على تطبيق عدد من الإجراءات والتدابير على وارداتها من الدول التي تطبق تدابير أو إجراءات أو قيوداً على صادرات المملكة إليها والتي لا تتوافق مع التزاماتها في الاتفاقيات الدولية.

وذكرت الهيئة في بيان، أن هذا الإجراء يأتي من خلال تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وبما يتوافق مع آليات التطبيق في هذا الشأن، ابتداءً من يوم الأربعاء الموافق 1 يوليو 2020.

وأوضحت الهيئة أنه في إطار متابعتها الدائمة لنفاذ صادرات السعودية إلى الأسواق الخارجية، لوحظ استمرار تطبيق عدد من الدول لتدابير واشتراطات وإجراءات لا تتوافق مع نصوص وأحكام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية.

ووصفت تلك التدابير والإجراءات بأنها لا تحقق المنافسة العادلة والمتكافئة للتجارة البينية مع تلك الدول، ولها تداعيات سلبية على تمكين تنافسية القطاع الخاص بالمملكة من النفاذ لتلك الأسواق.

وأضاف البيان أن الحفاظ على مصالح المملكة التجارية ومكتسباتها من عضويتها في تلك الاتفاقيات والمنظمات أولوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

كما أن التوجّه لتطبيق مثل هذه الإجراءات من شأنه تقليل الأثر السلبي على التبادل التجاري مع تلك الدول، وتعزز تنافسية القطاع الخاص وتمكّن نفاذ صادرات المملكة وتضمن لها الحصول على فرصة المنافسة العادلة في النفاذ البيني.

يذكر أنه من ضمن مهام الهيئة العامة للتجارة الخارجية تعزيز استفادة ومشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية، والحد من المعوقات التي تواجه المصدرين السعوديين في الخارج والتأكد من الالتزام بالاتفاقيات التجارية الدولية.